

Distr.: General
21 December 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الستون

١٤-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“

دليل المناقشة لاجتماعات المائدة المستديرة الوزارية المقرر عقدها في
إطار الموضوع ذي الأولوية ”تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة“

مذكرة من الأمانة العامة

أولا - مقدمة

١ - في القرار ٦/٢٠١٥ المتعلق بتنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تتضمن دورة اللجنة جزءا وزاريا من أجل إعادة تأكيد وتعزيز الالتزام السياسي بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، وكذلك حقوق الإنسان الخاصة بهما، وضمان المشاركة الرفيعة المستوى في مداورات اللجنة وتسليط الضوء عليها، وأن يتضمن هذا الجزء اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية أو غير ذلك من الحوارات التفاعلية الرفيعة المستوى.

* E/CN.6/2016/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

180116 120116 15-22585 (A)



٢ - وعملا بذلك القرار، يُقترح أن تعقد اللجنة، في دورتها الستين، اجتماعات مائدة مستديرة وزارية لإتاحة فرصة أمام الوزراء للمشاركة على مستوى رفيع في المناقشات بشأن المسائل الرئيسية المثارة في إطار الموضوع ذي الأولوية للدورة، وهو "تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة".

ثانيا - مسائل تنظيمية

ألف - الموضوع الرئيسي ومواضيعه الفرعية

٣ - في إطار الموضوع الرئيسي ذي الأولوية المعنون "تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة"، ستعقد اللجنة أربعة اجتماعات مائدة مستديرة وزارية بشأن المواضيع الفرعية التالية:

(أ) تعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية الهادفة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ب) تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية الهادفة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ج) التمويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(د) تعزيز تصميم وجمع وتحليل البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية.

٤ - وينبغي أن تركز اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية على تبادل الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة في مجال المواضيع الفرعية المقترحة. وسيُشجّع الوزراء إلى السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، وكذلك لإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهما، في الوقت الذي تعمل فيه الدول الأعضاء على بلورة استجابات وطنية طموحة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ككل. وسيُشجّع الوزراء على تسليط الضوء على الخطوات والتدابير اللازمة والمقرر اتخاذها لضمان أن تسهم الاستجابات الوطنية بفعالية في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وإلى تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بشكل تام وفعال وبسرعة.

باء - المشاركون

٥ - تتيح اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية فرصة سانحة أمام الوزراء المشاركين في الدورة الستين للجنة للمشاركة في الحوار والمناقشات. وستكون الاجتماعات مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء والمراقبين.

٦ - والوزراء مدعوون إلى الإبلاغ سلفاً، وإن أمكن في موعد أقصاه ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، عن اجتماع المائدة المستديرة الوزارية الذي يفضلون المشاركة فيه، مع الإشارة إلى خيار احتياطي. ومن المتوقع أن يشارك في كل اجتماع من اجتماعات المائدة المستديرة عدد يتراوح بين ١٥ و ٢٠ وزيراً. وسيكون لدى رؤساء الاجتماعات قائمة بالوزراء الذين سجلوا أسماءهم للمشاركة في كل اجتماع من اجتماعات المائدة المستديرة، ولكن لن يتم إعداد قائمة بالمتكلمين مسبقاً.

جيم - مواعيد وأماكن عقد الاجتماعات

٧ - ستُعقد اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية في المقر، في نيويورك، يوم الاثنين ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦، من الساعة ١٥:٠٠ إلى الساعة ١٨:٠٠، في المواعيد والأماكن المبينة أدناه:

المائدة المستديرة	الموعد	المكان
تعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية الهادفة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	١٥:٠٠ - ١٦:٣٠	غرفة الاجتماعات ٤
تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية الهادفة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	١٦:٣٠ - ١٨:٠٠	غرفة الاجتماعات ٤
التمويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة عام ٢٠٣٠	١٥:٠٠ - ١٦:٣٠	غرفة الاجتماعات ١
تعزيز تصميم وجمع وتحليل البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية	١٦:٣٠ - ١٨:٠٠	غرفة الاجتماعات ١

٨ - وسيوجّه المناقشات رؤساء اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية، بدعم من منسقين، بغية تشجيع التفاعل بين المشاركين. ويجب ألا تتجاوز المداخلات ثلاث دقائق، وأن يجري التركيز على الحوار. وسيشجّع الوزراء على طرح أسئلة وعلى الإدلاء بتعليقات على المداخلات التي تدور أثناء الحوار. وإذا سمح الوقت بذلك، قد تتاح للوزراء فرصة لتقديم أكثر من مداخلة. ولا يجبّذ مطلقاً تقديم بيانات خطية.

دال - النتائج

٩ - ستصدر نتائج اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية في شكل موجزات مقدّمة من رؤساء الاجتماعات.

ثالثاً - بنود للمناقشة في اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية

ألف - معلومات أساسية

١٠ - الموضوع الرئيسي ذو الأولوية للدورة الستين للجنة وضع المرأة في عام ٢٠١٦ هو "تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة". وقد تأثر سياق هذه الدورة بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين والاستعراض العالمي لتنفيذهما (انظر E/CN.6/2015/3)؛ وبخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/RES/69/313، المرفق)؛ وبخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (A/RES/70/1).

١١ - وقد أدمجت الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بشكل تام في جميع أجزاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك في الإعلان، والأهداف والغايات، ووسائل التنفيذ، والشراكة العالمية، والمتابعة والاستعراض. وتكتسي هذه الاعتبارات أهمية حيوية لتحقيق هذه الخطة: سوف يسهم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة إسهاما حاسما في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع الأهداف والغايات (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠). ويتضمن الهدف ٥، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ست غايات موضوعية وثلاث غايات متصلة بوسائل التنفيذ تتجاوز كثيرا الغاية الوحيدة الواردة في الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي إزالة التفاوت بين الجنسين في جميع مراحل التعليم بحلول عام ٢٠١٥. وإضافة إلى الغايات التي تضمنها الهدف ٥، تغطي الغايات الواردة في إطار أهداف أخرى مجموعة شاملة من المسائل. ومن بين هذه المسائل الأبعاد الجنسانية للفقر، والجوع، والصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، والعمل، والمدن، وتغير المناخ، وإرساء مجتمعات أكثر سلاما واحتضانا للجميع، والبيانات. وتوسّع هذه الغايات بشكل مفيد النطاق الأكثر محدودية لتركيز الأهداف الإنمائية للألفية وتفاوت النتائج التي حققتها في مجال المساواة بين الجنسين (انظر E/CN.6/2014/3). وهكذا ستكون أهداف التنمية المستدامة أكثر قدرة على تحقيق نتائج ملموسة بالنسبة للنساء والفتيات.

١٢ - وقد تم تضمين الأبعاد الجنسانية للتنمية المستدامة بشكل جيد في الهدف ٥ وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ككل. وتقتضي الغاية ٥-١ القضاء على جميع أشكال التمييز

ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان. وتقتضي الغاية ٥-٢ القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، والغاية ٥-٣ القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتشير الغاية ٥-٤ إلى الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وإلى تقديرها. وتذهب الغاية ٥-٥ إلى أبعد من مؤشر التمثيل البرلماني الوارد في الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، لتطالب بكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامية. وتتعلق الغاية ٥-٦ بضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية. وتعالج الغاية ٥-أ أشكال عدم المساواة الهيكلية التي تحول دون حصول المرأة على الموارد وتعرقل إمكانية ملكيتها للأصول بالقيام بإصلاحات لتحوّل للمرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الأراضي. وتُقيم الغايتان ٥-ب و ٥-ج صلة بين تمكين المرأة واستخدام التكنولوجيا، وتعزيز السياسات والتشريعات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

١٣ - وترد الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع أجزاء هذا الإطار. ويتضح ذلك على سبيل المثال، في سياق الهدف ١، القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. وتتطرق الغايات ١-٢ و ١-٤ و ١-ب، على التوالي، إلى تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال الذين يعانون الفقر بمقدار النصف؛ وضمان حصول الفقراء من الرجال والنساء على الموارد الاقتصادية والطبيعية، بما في ذلك الأراضي، وعلى الخدمات الأساسية والمالية؛ ووضع سياسات وتخصيص استثمارات مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني. وفي إطار الهدف ٨، المتعلق بالنمو الاقتصادي والعمالة والعمل اللائق، تتطرق الغاية ٨-٥ إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة. وفي إطار الهدف ١١، المتعلق بالمدن المستدامة والأمن، تقتضي الغاية ١١-٧ توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وهذه الغايات المراعية للاعتبارات الجنسانية ضرورية ولكنها غير كافية. ويجب أن تفي خطة عام ٢٠٣٠ بأكملها بالتزاماتها تجاه النساء والفتيات من خلال التنفيذ المراعي للاعتبارات الجنسانية.

١٤ - وتتيح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة هامة لتخصيص استثمارات حيوية في مجال التنمية المستدامة المراعية للاعتبارات الجنسانية بطرق تتسم بالشفافية والمساءلة

وتكون قابلة للقياس. وبالتوازي مع شروع المجتمع الدولي في تنفيذ الخطة العالمية الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة، يجب تعزيز الظروف الملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واحترام حقوق الإنسان. ويستدعي نطاق وطموح الخطة الجديدة تمويلات كفيلة بإحداث تحويلات وتعزيز الشراكات والسياسات والمؤسسات، لكفالة تنفيذها.

١٥ - وفي الإعلان السياسي المعتمد أثناء الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، تم حث الدول الأعضاء على التعجيل بالتنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وتم تحديد عام ٢٠٣٠ كموعِد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (انظر E/2015/27). وتتيح الدورة الأولى التي تعقدها لجنة وضع المرأة بعد اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، فرصة فريدة لإعطاء مزيد من الزخم من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بطريقة تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية.

١٦ - وسيُدعى الوزراء، خلال اجتماعات المائدة المستديرة، إلى مناقشة الأسئلة الواردة أدناه وإلى التركيز على ما يتعين القيام به للتعجيل بالتنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويشجّع الوزراء على تحديد السبل الكفيلة بإحراز تقدم، وما يجب القيام به، والجهات التي ستتخذ الخطوات والتدابير اللازمة. ويشجّع الوزراء أيضاً على الاستفادة من دليل المناقشة هذا وعلى الاطلاع على تقرير الأمين العام المتعلق باستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (E/CN.6/2015/3).

باء - دليل المناقشة

تعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية الهادفة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٧ - نظراً إلى شمولية واتساع نطاق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سيجري إشراك جميع عناصر الحكومات في تنفيذ هذه الخطة. وينبغي تيسير ترتيبات مؤسسية مراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع فروع الحكومات وقطاعاتها لضمان أن تعكس عملية صنع القرار والإجراءات المتعلقة بالسياسة العامة والميزانية الاعتبارات الجنسانية ولكي تستفيد منها جميع النساء والفتيات. وينبغي أن يعتمد تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل متسق ومتجانس على الآليات والهياكل المؤسسية القائمة. إلا أنه في بعض السياقات، سيتعين إنشاء هياكل مؤسسية جديدة من قبيل هيئات استشارية مشتركة بين القطاعات تضم العديد من الجهات المعنية أو قد يتعين إنشاء لجان توجيهية وطنية.

١٨ - وينبغي تنشيط آليات المساواة بين الجنسين وتعزيزها من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ أفقياً في مختلف القطاعات وكذلك بطريقة لا مركزية من أجل الوصول إلى المستويين دون الوطني والمحلي. وينبغي توفير الدعم لمنسقي الشؤون الجنسانية أو للأفرقة العاملة المكلفة بهذه الشؤون في الوزارات المعنية والتنسيق بينها. وسيتاح إنشاء آليات لامركزية معنية بالمساواة بين الجنسين في حكومات المقاطعات وفي الإدارات البلدية والمحلية لضمان تنسيق التنفيذ في الميدان. وينبغي أيضاً تعزيز آليات التشاور مع منظمات المجتمع المدني النسائية ومع الخبراء في مجال المساواة بين الجنسين. ويجب توفير المزيد من التمويل والدعم للآليات المعنية بالمساواة بين الجنسين من أجل تحسين تنسيق السياسات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع القطاعات والوزارات، وتيسير إدخال إصلاحات على السياسات والقوانين، والتعاون مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، والإبلاغ والمساءلة.

١٩ - ويحث الوزراء على مناقشة الأسئلة الواردة أدناه أثناء الحوار:

(أ) ما هي الأمثلة المتاحة عن الترتيبات المؤسسية الوطنية المشتركة بين جميع فروع الحكومات وقطاعاتها القائمة لضمان أن تعكس عملية صنع القرار والإجراءات المتعلقة بالسياسة العامة والميزانية الاهتمامات الجنسانية والتي يمكن أن تستفيد منها جميع النساء والفتيات؟

(ب) كيف يمكن تعزيز الإمكانيات التقنية والاستراتيجية وسلطة صنع القرار وإبراز صورة الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتوسيع نطاقها؟

(ج) كيف يمكن تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني لضمان إشراك جميع المستويات والقطاعات الحكومية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع إيلاء نفس القدر من الاهتمام لجميع الأهداف والغايات؟

تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية الهادفة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٠ - ينبغي أن تعتمد الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية المؤدية إلى تنفيذ الأبعاد الجنسانية لخطة عام ٢٠٣٠ على الالتزامات القائمة بتحقيق المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان للمرأة المكرّسة في القوانين والسياسات الوطنية. وتتضمن هذه الأطر القواعد والمعايير الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين. ولهذا ينبغي أن تضمن الدول، بوصفها من يتحمل عبء المسؤولية، وجود قوانين وسياسات وعمليات تخطيط وميزانية غير تمييزية ومراعية للاعتبارات الجنسانية.

٢١ - ومع أن دساتير وقوانين معظم البلدان تتضمن أحكاماً متعلقة بالمساواة بين الجنسين، فلا تزال هناك عقبات قانونية تمييزية تعيق تحقيق تمكين المرأة وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بها في جميع القطاعات، وينبغي إزالة هذه العقبات. فعلى سبيل المثال، سلّط تقرير من إعداد البنك الدولي الضوء مؤخراً على استمرار التمييز القائم على نوع الجنس في القوانين. ومن أصل البلدان البالغ عددها ١٧٣ بلداً التي تم استعراضها، يوجد في ١٥٥ بلداً قانون واحد على الأقل يعرقل الفرص الاقتصادية المتاحة أمام المرأة، وهذه القوانين مسؤولة أيضاً عن التفاوت في النتائج الاقتصادية. وتؤدي الأحكام القانونية التمييزية إلى تدني عدد الفتيات اللاتي يلتحقن بالمدارس الثانوية مقارنة بالفتيان، وإلى تدني عدد النساء العاملات أو اللاتي يشرفن على مشروع تجاري وإلى اتساع الفارق في الأجور بين الجنسين. وبالمثل، تؤدي الأطر القانونية والسياساتية غير الملائمة، مقترنة بالمعايير والممارسات الثقافية التمييزية، إلى عرقلة إمكانية حصول المرأة على الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى وتعيق تحكّمها فيها. وتستدعي هذه الأحكام اتخاذ إجراءات فورية للقضاء على التمييز القائم على نوع الجنس، كما تقتضي ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٢ - وقد شرعت البلدان في عمليات لمواءمة خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية مع خطة عام ٢٠٣٠، ويجب إدماج المنظورات الجنسانية في هذه العملية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي استعراض جميع السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل القائمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على جميع المستويات وينبغي إدراجها في الخطط والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة. ويجب أن تعكس الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة كامل الاهتمام الذي توليه خطة عام ٢٠٣٠ للأبعاد الجنسانية.

٢٣ - ويُحث الوزراء على مناقشة الأسئلة الواردة أدناه أثناء الحوار:

(أ) ما هي الدروس الرئيسية المستفادة والممارسات الجيدة التي تم تحديدها نتيجةً لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الإنمائية الوطنية القائمة؟ وكيف يمكن أن نستفيد من التقدم المحرز في هذا الصدد للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال خطة عام ٢٠٣٠؟

(ب) كيف يمكن تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية لتهيئة بيئة ملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؟

(ج) ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لضمان إدماج المنظورات الجنسانية إدماجاً تاماً في الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة؟

التمويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢٤ - شددت كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا على أهمية تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية المستدامة. وتحدد السياسات الضريبية الوطنية والدولية حجم قاعدة الموارد المحلية المتاحة لتحقيق المساواة الفعلية للمرأة في جميع البلدان. ويكتسي أهمية في هذا الصدد كل من الأثر التوزيعي للضرائب (المباشرة، مثل الضريبة على دخل الأفراد والضرائب المفروضة على الشركات، والضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة والضرائب المفروضة على السلع الكمالية وعلى الوقود) والمستوى الإجمالي للإيرادات الضريبية. ويمكن للضرائب أن تقلص من الفوارق بين الجنسين وأن تعطي دفعا للمساواة الفعلية للمرأة بالمساعدة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويدعم مستوى الضرائب قدرة الحكومات على توفير الموارد المالية للاستثمارات العامة المراعية للاعتبارات الجنسانية.

٢٥ - وفيما يتعلق بتوزيع الموارد المحلية، يوجد عدد من الخيارات المتاحة في مجال السياسات العامة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إذ يمكن للاستثمار العام في الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية أن يعزز المساواة بين الجنسين ويقلص من عبء أعمال الرعاية بدون أجر التي تقوم بها المرأة، ويحفز العمالة ويؤدي إلى نمو القدرة الإنتاجية. فللاستثمار العام القدرة على تحفيز نمو الدخل وتوسيع نطاق قاعدة الدخل الخاضع للضريبة. ويمكن أن تساعد مخصصات الميزانية المحددة الهدف على التصدي لأشكال عدم المساواة بين الجنسين والتمييز في الأسر المعيشية، من حيث ملكية المرأة للأصول ومشاركتها في سوق العمل.

٢٦ - وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية نظيرا ضروريا لتعبئة الموارد المحلية بالنسبة لجميع البلدان النامية، كما تعترف بذلك خطة عام ٢٠٣٠. وتكتسي المساعدة الإنمائية الرسمية أهمية خاصة لمعالجة مشكلة نقص الاستثمار الدائم والمزمّن في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. بيد أن المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية غير كافية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وينبغي أن تسجل زيادة كبيرة.

٢٧ - وينبغي أن تسهم جميع مصادر تمويل خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتمويل من القطاع الخاص ومن المساهمات الخيرية، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بطريقة مراعية للاعتبارات الجنسانية.

٢٨ - وينبغي للوزراء أن يناقشوا الأسئلة الواردة أدناه أثناء الحوار:

- (أ) ما هي الإجراءات اللازمة لتمكين الحكومات من توفير موارد مالية كافية للاستثمار العام المراعي للاعتبارات الجنسانية؟
- (ب) كيف يمكن لسياسات الاقتصاد الكلي أن تيسر الاستثمار في الخدمات العامة والحماية الاجتماعية والهياكل الأساسية اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين؟
- (ج) كيف يمكن تعقب ورصد المساعدة الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل الأخرى من حيث مساهمتها في تحقيق المساواة بين الجنسين؟

تعزيز تصميم وجمع وتحليل البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية

٢٩ - يثير نطاق وطموح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحديات هائلة على مستوى البيانات. فمصادر البيانات القائمة غير كافية، وحاليا تفتقر العديد من البلدان، من بينها بلدان متقدمة النمو لديها نظم إحصائية متطورة، إلى القدرات الإحصائية اللازمة لرصد جميع غايات أهداف التنمية المستدامة. وستكون الاحتياجات من البيانات اللازمة لرصد الأبعاد الجنسانية لخطة عام ٢٠٣٠ بفعالية كبيرة وستتطلب استثمارات ضخمة وبناء القدرات لسد الثغرات الكامنة في البيانات.

٣٠ - ولا توجد حاليا بيانات مرجعية قابلة للمقارنة على نطاق واسع في العديد من المجالات، بما في ذلك بشأن إمكانية حصول المرأة على الطاقة والمياه والصرف الصحي، كما أن البيانات المتعلقة بتعرض المرأة للفقر والجوع وبضمان حيازتها للأراضي محدودة. أما فيما يتعلق بالبيانات المتصلة بالعنف ضد المرأة، فإن المصادر المستخدمة في معظم البلدان النامية تتمثل في الاستقصاءات السكانية والصحية، وهي تجمع بيانات فقط بشأن النساء والبنات من الفئة العمرية بين ١٥ و ٤٩ سنة. ويجب إيجاد مصادر أخرى، بما في ذلك استقصاءات قائمة بذاتها بشأن العنف ضد المرأة، من أجل فهم الأثر الحقيقي للعنف ضد جميع النساء والفتيات، بصرف النظر عن سنهن، لا سيما في ضوء تغيير التركيبات السكانية. وبالمثل فإن البيانات المستخدمة لتقييم حجم أعمال الرعاية بدون أجر محدودة؛ إذ لا توجد بيانات مفيدة تستند إلى استقصاءات بشأن شغل الوقت إلا في ٧٥ بلدا، ولا يوجد إلا في عدد قليل جدا من البلدان أكثر من استقصاء واحد لإتاحة إمكانية تحليل الاتجاهات. ويجب تخصيص استثمارات تقنية ومالية كبيرة لمساعدة النظم الإحصائية الوطنية على مواجهة هذه التحديات ولكفالة رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل ملائم.

٣١ - ولضمان التنفيذ المراعي للاعتبارات الجنسانية، والرصد الفعال لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، يجب توفير المزيد من التمويل والدعم وتنمية القدرات لكي تتمكن المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المعنية من القيام بما يلي: (أ) تعزيز البيئة السياسية والقانونية والمالية الملائمة لتيسير إعداد إحصاءات جنسانية على الصعيد الوطني؛ (ب) إعداد إحصاءات جنسانية بشكل أكثر انتظاماً من خلال توفير الدعم التقني والمالي للبلدان، بما في ذلك في المجالات غير التقليدية مثل العنف ضد المرأة وأعمال الرعاية بدون أجر؛ (ج) كفالة تعزيز إتاحة واستخدام البيانات بتعزيز تبادل البيانات وأدوات نشر البيانات، وإرساء حوار منتظم بين مُعدّي البيانات ومستخدميها.

٣٢ - ويُحث الوزراء على مناقشة الأسئلة الواردة أدناه أثناء الحوار:

(أ) كيف يمكن دعم المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المعنية لتعزيز قدرتها على إعداد إحصاءات جنسانية؟

(ب) كيف يمكن بلوغ هدف تصميم وجمع وتحليل بيانات مصنّفة حسب الدخل، والجنس، والعمر، والعنصر، والعرق، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، من جملة معايير أخرى، لضمان عدم إغفال أي أحد؟

(ج) ما هي تكنولوجيات أو أدوات المعلومات والاتصالات التي يمكن استخدامها لتيسير الرصد المنسق والشامل للتقدم المحرز إزاء بلوغ المؤشرات والغايات؟